



حصلت مملكة البحرين على تزكية مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ (APG)



*Bahrain* 2019 - 2021

Candidate for the United Nations  
Human Rights Council

وزارة الخارجية  
مملكة البحرين

ص.ب 547

المنامة

هاتف: +973 17 227555

فاكس: +973 17 212603

[mofa@mofa.gov.bh](mailto:mofa@mofa.gov.bh)

رقم الناشر الدولي: 1-26-47-99901-978

رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة  
2018/ع.د./456



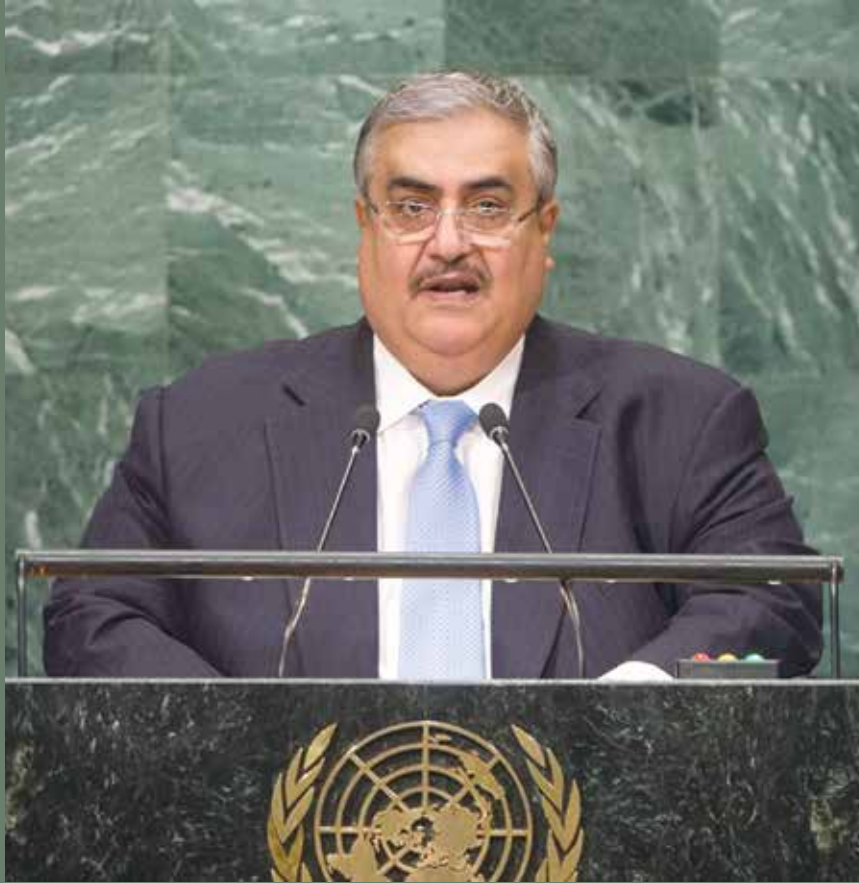


حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة  
ملك مملكة البحرين المفدى

## اقتباسات من كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى

❖ يحق لكل بحريني وبحرينية أن يفخر بسماع صوته وصداه يتردد في الأرجاء، حيث نال جميع السكان حقوقهم الدستورية المشروعة في ظل ما أتاحه مشروعنا الاصلاحى الشامل، فللنساء حقوق سياسية متساوية مع الرجال، وللشباب منظماتهم الأهلية ونشاطهم وتمثيلهم بمختلف هيئات الدولة، وللأقليات حضور بارز في مجلس الشورى والبعثات الدبلوماسية ومنظمات المجتمع المدني والميدان التجارى، وللأشخاص ذوي الإعاقة صوتهم في المؤسسة التشريعية والمجلس البلدى والمؤسسات الأهلية المتخصصة، حتى بالنسبة للمقيمين لسنوات معينة فإن لهم الحق الدستوري في المشاركة بانتخاب من يمثلهم لعضوية المجلس البلدى بإعتباره مؤسسة دستورية مرفقية وخدماتية تمس احتياجاتهم المحلية.❖

❖ سيظل انتهاج الديمقراطية واحترام حقوق الانسان جناحين تطير بهما البحرين الي آفاق المستقبل ، وهما ركيزتان رئيسيتان في المشروع الاصلاحى الشامل، وبهما جرى تعزيز الحقوق الدستورية، وفق ثوابت وطنية واسلامية وبما يتوافق مع ارادة الشعب.❖



صاحب معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة  
وزير الخارجية مملكة البحرين

## كلمة المقدمة لمعالي وزير الخارجية

يسرني أن أقدم ترشح مملكة البحرين لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢١، وذلك انطلاقاً من إيمان مملكة البحرين بأن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة، وإدراكاً منها بالدور الهام لمجلس حقوق الإنسان في تعزيز الجهود الدولية في حماية حقوق الإنسان، والتصدي لكافة ما يحدث من انتهاكات ضمن منظومة عمل الأمم المتحدة.

ويأتي هذا الترشح لمواصلة مسيرة الإنجازات التي تحققتها مملكة البحرين على صعيد حقوق الإنسان، وبعد أن أنجزت العديد من المبادرات المهمة على المستويين الوطني والدولي، من أهمها: مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي، وجائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة العالمية لتمكين المرأة، ونظام الإحالة الوطني لضحايا الإتجار بالأشخاص، وتصريح العمل المرن للعمالة الأجنبية.

كما أن مملكة البحرين كانت من أول الدول التي قدمت تقريرها في آلية الاستعراض الدوري الشامل، حيث اعتمد مجلس حقوق الإنسان تقريرها الوطني الثالث للآلية الاستعراض الدوري الشامل في ٢١ سبتمبر ٢٠١٧م، والذي حظي بإشادة من قبل العديد من مندوبي الدول المشاركة في الدورة الـ ٣٦ لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، والذين عبروا عن تقديرهم للإنجازات التي حققتها مملكة البحرين وبموقفها من التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل الثالث.

وإن عضوية مملكة البحرين في مجلس حقوق الإنسان ستمكنها من مواصلة جهودها من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، على كافة المستويات الوطنية والدولية، وأن تقدم مساهمة مفيدة و متميزة في عمل المجلس، وتساعد على تشجيع كافة أعضاء المجتمع الدولي على العمل وبشكل متكامل من أجل تحقيق الأهداف والغايات السامية لحقوق الإنسان.

ونؤكد على أن مملكة البحرين - حال انتخابها بمجلس حقوق الإنسان - ستلتزم بمبادئ التشاور والحوار البناء والتعاون مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل عام وأعضاء مجلس حقوق الإنسان بشكل خاص، من أجل استمرار وتطور منظومة حقوق الإنسان ومبادئها السامية.

## حقوق المرأة

### الإنجازات

حصلت المرأة البحرينية على حقوقها كاملة في إطار من المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية في جميع الميادين وفقا للدستور ودون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية، وفي ظل الدعم الذي قدمه جلاله الملك المفدى لحقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد صعدت المرأة البحرينية إلى مناصب تنفيذية، واحتلت المرأة موقعها كوزيرة، ففي عام ٢٠١٧، بلغ عدد النساء في رتبة الوزراء (٣) وزيرات، يبلغ أعضاء مجلس النواب ٨٪، ومجلس الشورى (معينين) ٢٣٪ وأمانة العاصمة ٥٠٪ حسب إحصائيات عام ٢٠١٧.

وينعكس تقدم المرأة البحرينية على الصعيد الدولي في العديد من الأمور من بينها العضوية في اللجان الدولية كلجنة المرأة بالأمم المتحدة (Commission on the Status of Women) "CSW" والمجلس التنفيذي لهيئة





الأمم المتحدة للمرأة "UNWOMEN" إضافة إلى تبني وإطلاق هيئة الأمم المتحدة للمرأة جائزة الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة – رئيس المجلس الأعلى للمرأة – العالمية لتمكين المرأة في شهر مارس ٢٠١٧، وافتتاح المكتب التمثيلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مملكة البحرين.

## التعهد

ستواصل مملكة البحرين جهودها الرامية في لعب دور دولي وتبادل أفضل الممارسات في تعزيز تمكين وتكافؤ الفرص للمرأة على المستوى الوطني والدولي.





## حقوق الطفل

### الإنجازات

إدراكاً من مملكة البحرين بأهمية النهوض بشؤون الطفل والإهتمام بقضاياها، وحماية حقوقه، والعمل على توفير بيئة آمنة تسمح بالتنمية الكاملة لقدرات الأطفال ومواهبهم واتخاذ الخطوات المناسبة في مجالي الصحة والتعليم لرعاية الاحتياجات النفسية والاجتماعية والثقافية للأطفال وفقاً لاستراتيجيتها الوطنية، استناداً إلى المصالح الفضلى للطفل. تم إنشاء برامج تدريبية لمعلمي ومعلمات المراحل الدراسية المختلفة في المدارس الحكومية، فضلاً عن إشراك معلمات رياض الأطفال في مجموعة من الأنشطة وورش العمل والبرامج التدريبية لرفع كفاءتهم المهنية للتعامل التربوي والتعليمي مع الطلبة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. بالإضافة إلى إنشاء مركز الإرشاد النفسي

والاجتماعي للعناية بالتوجيه النفسي والاجتماعي للطلبة.  
تقوم المؤسسة الخيرية الملكية والتي تأسست بموجب أمر ملكي صدر في ١٤ أغسطس ٢٠٠١ بكفالة الايتام ممن فقدوا الوالدين. وتقدم المؤسسة الدعم التعليمي متمثلاً في توفير الحقيبة المدرسية وتوفير عدد من المقاعد المجانية للأيتام في الروضات بالتعاون مع الروضات والشركات ومؤسسات القطاع الخاص. وذلك بحسب عدد المقاعد التي تحصل عليها سنويًا وتخصيص عدد مجاني آخر للأيتام في المدارس الخاصة بالتعاون مع المدارس والشركات ومؤسسات القطاع الخاص.

## **التعهد**

ستقوم مملكة البحرين بسن تشريعات جديدة من شأنها حماية وضمان حقوق الطفل والتوسع في البرامج القائمة على رعاية كافة حقوق الطفل الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية.

وتوضيح وتنظيم دور مختلف الجهات وآليات تعاملها مع أية حالة اتجار أو يشتبه في إمكانية تحولها إلى حالة إتهام.

هذا وتفخر مملكة البحرين بإنجازها الدولي كأول دولة عربية تصل إلى المستوى 1 في تقرير الاتجار بالأشخاص (TiP) الصادر من وزارة الخارجية الأمريكية في يونيو 2018.

## التعهد

ستعمل مملكة البحرين على تعزيز استراتيجياتها الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ودعم جهود الأمم المتحدة وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص.

## مكافحة الإتهام بالأشخاص

### الإنجازات

إيماناً بأن قضية الاتجار بالأشخاص تشكل تحدياً يتطلب تكاتف الجهود الوطنية للإبقاء على مملكة البحرين خالية من هذه الجريمة العالمية بأنواعها وصورها كافة، والتصدي لها وإستحداث الآليات الكفيلة بالقضاء عليها في حال ظهور مؤشرات تدل على وجودها، إتخذت مملكة البحرين مجموعة من التدابير لضمان التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية والأهلية لمكافحة هذه الجريمة ضمن الرؤى والآليات التي تضمنتها الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإتهام بالأشخاص. ففي مايو 2017 تم تدشين "نظام الإتهام الوطني لضحايا الإتهام بالأشخاص" الذي يعد الأول على مستوى دول المنطقة، حيث يهدف النظام إلى تعزيز إجراءات مكافحة الاتجار بالأشخاص.





## حقوق الأشخاص

### ذوي الإعاقة

#### الإنجازات

تولي مملكة البحرين اهتمام بالغاً في رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة حيث اكتسبت المزيد من الدعم والزمم في إطار المشروع الإصلاحى الوطنى الذى دشنه جلالة ملك البلاد المفدى ، وفي سياق منطلقاتها للوفاء بهذه المهام فإن جميع المؤسسات الحكومية التى لها من الأدوار المهمة والرئيسية فى عملية التأهيل ومنظمات المجتمع المدنى إضافة إلى دور القطاع الخاص تعمل بتآزر حيث تتكامل الأدوار على شكل منظومة شراكة بين جميع الأطراف، لتقديم مختلف أنواع الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة من رعاية اجتماعية وصحية وثقافية وتأهيل وتدريب من أجل إدماجهم فى المجتمع وسوق العمل.

ومن المبادرات التى أطلقتها المملكة بهدف تحقيق هذا الهدف، على سبيل المثال، إقرار مشروع بقانون يقضى بإصدار بطاقة للشخص ذي الإعاقة يمنح بموجبها تخفيضاً لا تقل نسبته عن خمسين بالمائة (٥٠%) من الرسوم التى تفرضها الدولة، مشروع "دانات" لدعم ورعاية الأعمال الصغيرة لأشخاص ذوي الإعاقة، وجائزة ناصر بن

حمد لابداعات ذوي الإعاقة التي تعتبر أيضا مثال على الخطوات التي اتخذتها المملكة لإبراز قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وابداعاتهم، وإذكاء روح التنافس بينهم.

## التعهد

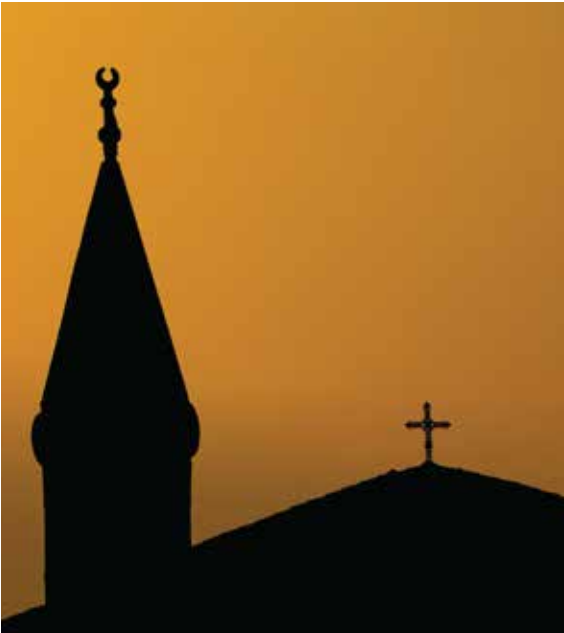
مواصلة جهود مملكة البحرين في تعزيز حقوق وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.

الاستمرار في توفير الاحتياجات الفنية الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة في كافة منشآت الدولة والأماكن العامة



## التسامح الديني وحرية المعتقد

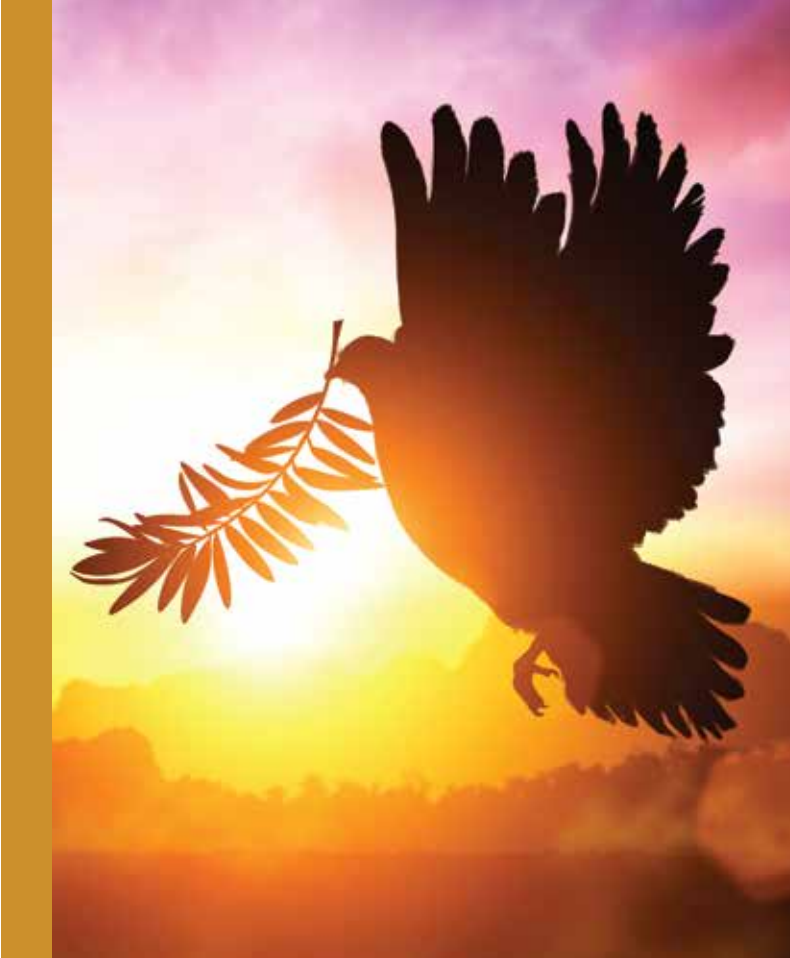
### الإنجازات



تعد مملكة البحرين أنموذجاً في التعايش والتآلف بين أتباع مختلف الديانات والمذاهب والثقافات بفضل أجواء الحرية والانفتاح التي أسسها صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى ضمن مشروعه الإصلاحى الشامل، واتخذت العديد من المبادرات في هذا الشأن منها إطلاق "إعلان مملكة البحرين" الذي يدعو إلى التسامح الدينى والتعايش السلمى فى جميع أنحاء العالم كوثيقة لتعزيز الحرية الدينية وإطلاق مركز الملك حمد الدولى للحوار بين الأديان والتعايش السلمى تحت رعاية من جلالته الملك المفدى، التى تعتبر انطباعات تاريخية خالدة مسجلة باسم البحرين والعرب والمسلمين.

كما تم تأسيس كرسي جامعي باسم صاحب الجلالة الملك المفدى في جامعة لاسبينزا روما (Sapienza University of Rome) لتدريس الحوار والسلام والتفاهم بين الأديان في نوفمبر ٢٠١٧م، وستساهم هذه المبادرة في منح الشباب من مختلف بقاع العالم الفرصة لتعلم القيم النبيلة التي تنادي بها





مملكة البحرين وخاصة التقريب بين الأديان والمذاهب والإجراءات التي اتخذتها المملكة منذ القدم في تثبيت هذه القيم في المجتمع البحريني، بالإضافة إلى تدريس الطلاب القيم والأخلاق العالية والتسامح بين الجميع.

## التعهد

ستواصل مملكة البحرين دورها في دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الحرية الدينية والقضاء على أي دعوات تحريضية على الطائفية والعنف والكراهية القومية أو الدينية أو العنصرية، فضلا عن توسيع نطاق التزامها بالدفاع عن التسامح الديني والتعايش السلمي على الصعيد الدولي.



## حماية حقوق العمال

### الإنجازات

تعد مملكة البحرين من الدول الرائدة في مجال إصلاح سوق العمل وحماية حقوق العمال، وتحديداً مشروع تصريح العمل المرن والذي يعتبر كأحد أفضل الممارسات الدولية، بالإضافة إلى منح العامل الوافد حق الانتقال من صاحب عمل إلى آخر دون موافقة صاحب العمل الذي يعمل لديه وفق الضوابط العادلة التي حددها القانون

كما أتاحت المملكة لكافة العاملين الاستفادة من نظام التأمين ضد التعطل دون تمييز بين فئاتهم أو جنسياتهم لحماية العامل من العوز والحاجة أثناء فترة تعطله. وتمتع العمالة الوافدة كالعمالة الوطنية بحق التمثيل لجميع العمال في النقابات والاتحادات العمالية بصرف النظر عن جنسياتهم، كما لهم الحق في ممارسة الإضراب عن العمل للدفاع عن مصالحهم المشروعة، والتفرغ للقيام بالأنشطة النقابية، وحماية النقابيين من الفصل بسبب نشاطهم النقابي.



## التعهد

ستحافظ مملكة البحرين بموجب القوانين والتشريعات على حقوق العمال ومراقبة العلاقة بين العامل وصاحب العمل لضمان الالتزام التام بقانون العمل في القطاع الخاص والقرارات الوزارية المتصلة بما يتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة.

ستقوم مملكة البحرين بنشر ممارساتها الناجحة والرائدة في مجال إصلاح سوق العمل على المستوى الإقليمي والدولي، وتحديدًا مشروع تصريح العمل المرن للعمال الوافدين.

# SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS

## أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

### الإنجازات

ارتكازاً على ما تتمتع به من تجربة وخبرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل حلول موعدها عام ٢٠١٥، اتخذت مملكة البحرين العديد من الخطوات لتبني أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠. حيث أولت اهتماماً شاملاً لهذه الأهداف والالتزام بتحقيقها منذ اعتمادها في عام ٢٠٠٠، كما اتخذت مملكة البحرين خطوات هامة، منها:

- تساوي نسبة السكان دون خط الفقر المدقع صفرًا.
- بلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي في العقد الماضي ٧,٣٤%، ومتوسط الناتج المحلي للفرد حوالي ٢٢ ألف دولار أمريكي في عام ٢٠١٧.
- تفوق نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية ٣٥% من إجمالي الإنفاق الحكومي.
- التعليم الأساسي مجاني وإلزامي، وبلغت نسبة الالتحاق الصافية للمرحلتين الأساسية والثانوية ١٠٠% و ٨٦,٤% على التوالي قاضية بذلك على الأمية، فيما تبلغ نسبة الالتحاق في رياض الأطفال ٨٢%.
- يحصل السكان على العلاج والأدوية مجاناً، وانخفضت وفيات الأمومة إلى ٢٨,٦ حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي مقارنة بـ ٢٢٦ حالة وفاة لكل مائة ألف مولود عالمياً، وتدنت وفيات الأطفال دون الخامسة إلى ٩ حالات وفاة لكل ألف مولود حي مقارنة بـ ٤٤ حالة عالمياً.

- رسخ الدستور مساواة المرأة والرجل. وبمبادرة من المجلس الأعلى للمرأة تم تشكيل لجان تكافؤ الفرص وتطبيق الموازنات الاستراتيجية لذلك، وتتولى المرأة البحرينية ٥٥% من المواقع الإشرافية، وبمشاركة تبلغ ٥٣% في القطاع الحكومي و٣٣% في القطاع الخاص.
- القطاع الخاص شريك استراتيجي في التنمية ويوفر فرص عمل متكافئة بأجور مرتفعة أسهمت في انخفاض البطالة إلى حوالي ٤%.
- استفاد حوالي ٦٥% من المواطنين من الخدمات الإسكانية، ويجري العمل على تشييد خمس مدن مستدامة.
- تغطي شبكات المياه الصالحة للشرب، وشبكات الصرف الصحي، والطاقة النظيفة ١٠٠% من السكان.
- زود صندوق العمل (تمكين) الشركات الصغيرة والمتوسطة بالمهارات اللازمة للنجاح. وضخ أكثر من ٢,٥ مليار دولار أمريكي لصالح أكثر من ٤٧ ألف مؤسسة، وساعد في تدريب أكثر من ١٢٠ ألف فرداً من النساء والشباب وذوي الإعاقة منذ تأسيسه.

## التعهد

ستتخذ مملكة البحرين خطوات ملموسة للاستمرار في مسيرة التنمية الوطنية في ظل دعم برامج الحكومة الرائدة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وزيادة الوعي بها.